

أكد أن التراث الفقهي من أعظم ثروات الأمة الإسلامية

الماص: مناهج الاستنباط تعين الفقيه على فهم النصوص الشرعية



د. دبدر الماص

وصف دبدر الماص الثروة الفقهية بأنها أعظم ثروة علمية تناقلها علماء الإسلام وتوارثتها الأجيال وسجلتها الأقاليم لأنها تشكل المنهاج السليم لأفعال المكلفين، لافتاً إلى أنه من هذه الثروة الفقهية نبعث القواعد الفقهية التي هي بحق أبرز مناهج الاستنباط وطرق الاستدلال التي تعين الفقيه على فهم النصوص الشرعية وربطها بالواقع. وقال د. الماص في حوار مع الإمام حول دراسة قواعدها حول «القواعد الفقهية»: إن القواعد الفقهية هي قواعد تحتوي على زمرة من الأحكام الشرعية من أبواب مختلفة يربطها جانب فقهي مشترك، مشيراً إلى أن القاعدة في اللغة هي الأساس وفي الاصطلاح هي قضية شرعية وعملية كلية تعرف منها على أحكام جزئياتها، وشرح القواعد العشر الفقهية بالتفصيل، فإلى نص الحوار:

اتساع القاعدة الفقهية

ما الفرق بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي؟

● مجال الضابط الفقهي أضيق بالنسبة للقاعدة الفقهية، إذ إن نطاقه لا يتخطى الموضوع الفقهي الواحد الذي يرجع إليه بعض مسأله فقد قال ابن نجيم في الفرق بين القاعدة والضابط إن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد وهذا هو الأصل.

الشرعية

ما أهمية القواعد

● تكوين الملكة الفقهية لدى الباحث وهذه من شأنها المساعدة في تلمس الحكم الشرعي في كثير من المسائل الفقهية، وأيضا تجمع الفروع والجزئيات المتناثرة لأن الإحاطة بالفروع الفقهية غير ممكنة، فلا بد من الرجوع إلى القاعدة التي تجمع تلك الفروع في سلك واحد، وكذلك من أهمية القواعد الفقهية، إبراز مقاصد الشريعة وأسرارها، فإن معرفة القاعدة العامة التي تدرج تحتها مسائل عديدة تعطي صورة واضحة عن مقصد الشريعة في ذلك.

الفرق والسنة

وما مصدر القاعدة الفقهية التي يجب الأخذ بها؟

● قد يكون نصاً من كتاب الله، فمثلاً القاعدة «المشقة» تجلب التيسير» مصدرها قوله تعالى: «وما جعل عليكم في الدين من حرج» وقد يكون مصدرها السنة كقاعدة «الأمر بمقاصدها» فإن مصدرها الحديث المرفوع: «إنما الأعمال بالنية»، كما قد يكون مصدرها مجموعة المسائل الفقهية التي تجمعها علاقة جامعة بينهما كقاعدة «يغتفر في البقاء ما لا يفتقر في الابتداء».

الأصل

ما أصل الاحتجاج بالقاعدة الفقهية؟

● القاعدة الفقهية تعتبر دليلاً يحتاج به إذا كان لها أصل من الكتاب أو السنة كقاعدة «الأمر بمقاصدها» فإن الاحتجاج بها نابع من الاحتجاج بأصلها وهو حديث «إنما الأعمال بالنية»، أما ما عدا ذلك من القواعد وهي التي أسسها الفقهاء نتيجة استقراء المسائل الفقهية فذهب

القاعدة الفقهية تعتبر دليلاً يحتاج به إذا كان لها أصل من الكتاب أو السنة كقاعدة

بعض العلماء إلى أنها تعتبر شاهداً يستأنس به، ولا يمكن الاعتماد عليها في استخراج حكم فقهي.

نشأتها

متى نشأت القواعد الفقهية؟
● القواعد الفقهية قديمة قدم الفقه نفسه، فقد ورد ذكر هذه القواعد عن بعض الأئمة الأربعة، مثل قاعدة «لا ينسب إلى سائكت قول»، فقد ذكر الإمام السيوطي أنها تنسب إلى الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- أول محاولة لجمع هذه القواعد وحصرتها قام بها الإمام أبو طاهر الدباس أمام الحنفية فيما وراء النهر، أما أول من دون في القواعد الفقهية فعله الإمام الكرخي الحنفي ثم تبعه علماء آخرون.

أعمقها

ما أعمق القواعد الفقهية جذوراً في الفقه الإسلامي؟

● قوله ﷺ «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» وهناك شاهد من القرآن على هذه القاعدة كقوله تعالى (ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً- النساء: 10)، ويقول تعالى: (الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله- البقرة: 265)، وقد تفرع من هذه القاعدة «العبرة في العقود بالمقاصد والنيات»، يقول ابن القيم عن هذه القاعدة: من تدبر مصادر الشرع تبين له أن الشارع ألغى الألفاظ التي لم يقصد المتكلم بها معانيها، بل جرت على غير قصد منه قواعد الشرع التي لا يجوز دمجها أو هدرها، أن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبادات، كما هي معتبرة في التقربات والعبادات، ودلائل هذه توفيق الحصر، فمنها قوله تعالى في حق الأزواج إذا طلقوا أزواجهم طلاقاً رجعيّاً: (ويعولنهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً- البقرة 228)، وقوله تعالى: (ولا تسكوهن ضرراً لتعتدون) وذلك نص في أن الرجعة إنما ملكها الله تعالى لمن قصد الإصلاح دون قصد الضرر.

أصلها

ما أصل قاعدة «الضرر يزال»؟
● أصل هذه القاعدة قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»، ولها أصل في كتاب الله تعالى (ولا تسكوهن ضرراً لتعتدون) قوله



ومنه النهي عن التعدي على النفوس والأموال والأعراض وعن الغصب والظلم وكل ما هو في المعنى أضرار أو جزء ويدخل تحته الخيانة على النفس أو العقد أو النسل فهو معنى في غاية العموم في الشريعة.

الأحكام

وهل معنى ذلك أن العرف والعادة لهما صلة بتغير الأحكام؟

● نعم، فالعرف والعادة لهما نصيب وافر في تغير الأحكام وعليهما يرتكز كثير من الأحكام والفروع الفقهية، ومن الآيات التي فيها تلميح بليغ إلى اعتبار هذه القاعدة قوله تعالى: (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف- البقرة: 228)، وقوله تعالى: (وعاشروهن بالمعروف- النساء: 19)، فأرشد الله الزوجين في عشرتهما وأداء حق كل منهما إلى الآخر إلى المعروف المعتاد الذي يرتضيه العقل ويطمئن إليه القلب، ولا شك أن ذلك متغير حسب الاختلاف بين المناطق وأحوال الناس، ومنه قوله تعالى: (فكفارتهم إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم- المائدة: 89)، فقوله سبحانه (أوسط ما تطعمون) يقرر لنا الضابط الذي يلجأ إليه في تحديد مقدار الطعام وتوفر الكسوة في جميع الأحكام المتعلقة بالكفارات التي لم ينص الشرع فيها على مقدار معين، فننظر فيها إلى الأعراف السائدة والعوائد المتبعة.

التيسير

يقول الله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)، فهل هذه قاعدة لا بد أن نأخذ بها في التيسير؟ وهل هذا ينطبق على جميع القواعد؟
● هي أصل عظيم من أصول الشرع ومعظم الرخص منبثقة منه بل إنه من الدعائم والأسس التي يقوم عليها صرح الفقه الإسلامي، وهذه القاعدة فيها تفسير للأحكام التي روعي فيها التيسير والمرونة، وأن الشريعة لم تكلف الناس بما لا يستطيعون أو بما يوقعهم في الحرج وبما لا يتفق مع غرائزهم وطبائعهم، وأن مراعاة التيسير والتخفيف مرادة ومطلوبة من الشارع الحكيم، وأصل هذه القاعدة مأخوذ من قوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)، وقوله (يريد الله أن يخفف عنكم) وقوله

بين الإباحة والتحرير

وماذا إذا تعارض في المسألة وجهان؟
● اقول لك ما ذكره ولي الله الدهلوي: «قد يتعارض في المسألة وجهان: وجه إباحتها ووجه تحريمها، أما في أصل أخذ المسألة من الشريعة كحديثين متعارضين وقياسين متخالفين، وأما في تطبيق صورة الحادثة بما تقر في الشريعة من حكمي الإباحة والتحرير فلا يصفو ما بين العبد وبين الله إلا بتبركه والأخذ بما لا اشتباه فيه»، ويدخل في هذا ما ورد في صحيح البخاري تحت باب تفسير المشتبهات عن حديث عدي بن حاتم قوله: قلت يا رسول الله، أرسل كلبني واسمي فاجد معه على الصيد كلباً آخر لم أسمم عليه ولا أدري أيها أخذ، قال: لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر، ومن هذا القبيل قول عثمان بن عفان لما سئل عن جمع الإختين بملك اليمين فقال: «أحلتها آية وحرمتها آية، والتحرير أحب إلينا».

تعارض مفسدتين

وإذا تعارضت المصالح والمفاسد وأزاحت، فما الحل؟
● إذا تعارضت مفسدتان روعي اعظهما ضرراً بارتكاب أخفهما - الضرر الأشد يزال بالضرر الأمل، يقول الإمام ابن تيمية: إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات وتراحمت، فإنه يجب ترجيح الرجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد، فإن الأمر والنهي وان كان متضمناً للحصول مصلحة ودفع مفسدة فينظر



د. وليد العلي

إمتاع ذوي الأفهام بأدعية خير الأنام

أهدي الإيمان الإمام والخطيب بمسجد الدولة الكبير الشيخ الداعية د. وليد العلي بـ 30 مقالاً أسبوعياً يشرح فيها طائفة مباركة من الأدعية المأثورة عن النبي ﷺ على أن نمتكم كل أسبوع بها.

إن من أشرف الأدعية التي يتقرب إلى الله تعالى بها الداعي، وأجمع المباني وأنفع المعاني التي يسعى في تحصيلها الساعي: ما أثر عن رسول الله ﷺ من الأدعية الصحيحة، التي هي من جوامع الكلام الذي تجود به القريحة.

وإن من هذه الدعوات النبوية الشريفة، وهذه الكلمات الشافية الكافية المنيفة: ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ كان يقول في دعائه: رب تقبل توبتي، واغسل حوبتي، وأجب دعوتي، واهد قلبي، وسدد لساني، وثبت حجتي، واسئل سخيمة قلبي».

وقول رسول الله ﷺ في دعائه: «رب تقبل توبتي»: وذلك بأن تستجمع التوبة النصح شروطها الخمسة التي تكون بها صحيحة ومقبولة، وذلك بإقلاق عن الذنب والندم عليه مع العزم على ترك ما كانت النفس عليه مجبولة، مع الإخلاص لله تعالى وأن تكون التوبة في زمن فسحة تكون فيه للذين يعملون سوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليماً حكيماً وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار أولئك أعتدنا لهم عذاباً أليماً. فمن وفق للتوبة النصح التي حقق شروطها باجتهاد: فهو الموعود بالقبول لأن الله تعالى لا يخلف الميعاد.

استعجال الأمور

هناك قاعدة «من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرامته» ما حكمة مشروعيتها؟

● مفهوم هذه القاعدة أن الذي يستعجل الشيء الذي وضع له سبب عام مطرد قبل حلول ذلك السبب العام لفائدته فهذا الإقدام يعتبر فعلاً غير مشروع، وبالنسبة يعاقب بحرامان النفع الذي كان يستحقه لو لم يتعجل.

وما صلة هذه القاعدة بالقسمة الأصولية العامة «سد الذرائع»؟

● من مشروعياتها ومنع التعسف الحقوق للناس ومنع التعسف على استعملها وبناء على ذلك إذا قتل شخص مورثه مثلاً يوجب القصاص أو الكفارة يحرم من الميراث لأنه أساء في قصده فرد الشرع قصده عقاباً عليه وكذا إذا طلق الزوج زوجته في مرض موته لحرمانها من الإرث بدون رضا ومات قبل انقضاء العدة تراث.

الحكم والقضاء

ما صلة القاعدة الفقهية «الاجتهاد لا ينقص بمثله» في الحكم والقضاء؟

● صلة هذه القاعدة في الحكم والقضاء المراد هنا أن الاجتهاد المستوفي شروطه إذا اتصل بالحكم أو القضاء ونفذ لا يمكن نقضه بالاجتهاد الثاني الجديد باعتبار أن الظن لا يرفع بالظن ولا لسبب عديدة أخرى منها: أنه لو نقض الاجتهاد الأول بالثاني لساغ أن ينقض الثاني بالثالث وهم جراً، لأنه ما من اجتهاد إلا ويجوز أن يتغير تبعاً لاختلاف وجهات النظر في الدليل وكل ذلك يؤدي إلى الدور والتسلسل في صحيح البخاري تحت باب تفسير المشتبهات عن حديث عدي بن حاتم قوله: قلت يا رسول الله، أرسل كلبني واسمي فاجد معه على الصيد كلباً آخر لم أسمم عليه ولا أدري أيها أخذ، قال: لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر، ومن هذا القبيل قول عثمان بن عفان لما سئل عن جمع الإختين بملك اليمين فقال: «أحلتها آية وحرمتها آية، والتحرير أحب إلينا».

وماذا إذا تعارض في المسألة وجهان؟

● اقول لك ما ذكره ولي الله الدهلوي: «قد يتعارض في المسألة وجهان: وجه إباحتها ووجه تحريمها، أما في أصل أخذ المسألة من الشريعة كحديثين متعارضين وقياسين متخالفين، وأما في تطبيق صورة الحادثة بما تقر في الشريعة من حكمي الإباحة والتحرير فلا يصفو ما بين العبد وبين الله إلا بتبركه والأخذ بما لا اشتباه فيه»، ويدخل في هذا ما ورد في صحيح البخاري تحت باب تفسير المشتبهات عن حديث عدي بن حاتم قوله: قلت يا رسول الله، أرسل كلبني واسمي فاجد معه على الصيد كلباً آخر لم أسمم عليه ولا أدري أيها أخذ، قال: لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر، ومن هذا القبيل قول عثمان بن عفان لما سئل عن جمع الإختين بملك اليمين فقال: «أحلتها آية وحرمتها آية، والتحرير أحب إلينا».

تعارض مفسدتين

وإذا تعارضت المصالح والمفاسد وأزاحت، فما الحل؟
● إذا تعارضت مفسدتان روعي اعظهما ضرراً بارتكاب أخفهما - الضرر الأشد يزال بالضرر الأمل، يقول الإمام ابن تيمية: إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات وتراحمت، فإنه يجب ترجيح الرجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد، فإن الأمر والنهي وان كان متضمناً للحصول مصلحة ودفع مفسدة فينظر

الحكم والقضاء

ما صلة القاعدة الفقهية «الاجتهاد لا ينقص بمثله» في الحكم والقضاء؟

● صلة هذه القاعدة في الحكم والقضاء المراد هنا أن الاجتهاد المستوفي شروطه إذا اتصل بالحكم أو القضاء ونفذ لا يمكن نقضه بالاجتهاد الثاني الجديد باعتبار أن الظن لا يرفع بالظن ولا لسبب عديدة أخرى منها: أنه لو نقض الاجتهاد الأول بالثاني لساغ أن ينقض الثاني بالثالث وهم جراً، لأنه ما من اجتهاد إلا ويجوز أن يتغير تبعاً لاختلاف وجهات النظر في الدليل وكل ذلك يؤدي إلى الدور والتسلسل في صحيح البخاري تحت باب تفسير المشتبهات عن حديث عدي بن حاتم قوله: قلت يا رسول الله، أرسل كلبني واسمي فاجد معه على الصيد كلباً آخر لم أسمم عليه ولا أدري أيها أخذ، قال: لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر، ومن هذا القبيل قول عثمان بن عفان لما سئل عن جمع الإختين بملك اليمين فقال: «أحلتها آية وحرمتها آية، والتحرير أحب إلينا».